المُشكِل في الحديث الشريف
دراسة في كتاب فتاوى في العربية لابن مالك

The Problematic Hadith: A Study in the Book "Fatāwā fī al-Arabiyyah" by Ibn Mālik

أ.م.د. صالح علي شيخ علي

Asst. Ph. Dr. Salih Ali Sheikh Ali

جامعة الموصل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

University of Kirkuk \ College of Media

E-mail: salih-alsheikh@uomosul.edu.iq

https://orcid.org/0009-0003-3283-3568

الكلمات المفتاحية: فتاوى، حديث، مُشكِل، ابن مالك، أجود، المزادتين.

Keywords: Fatwas Hadith، Mushkil، Ibn Malik، the best auctions.

الملخص

سعت هذه الدراسة للكشف عن المُشكل في الحديث النبوي الشريف من خلال رسالة صغيرة لابن مالك، وتشكلت هذه الرسالة من عدد من الأسئلة لأحاديث نبوية تضمنت مشكلات نحوية سُئل عنها فأجاب، وقد أورد ابن مالك في هذه الرسالة ثمانية أحاديث شريفة تضمن كلّ واحد منها مسألة أو مشكلة مختلفة عن الأخرى، وقد بيّن ابن مالك الأوجه المحتملة في تلك الروايات، وفي دراستنا هذه فصّلنا القول في تلك المشكلات إذ قمنا بدراستها وتحليلها، وقد أولينا رأي ابن مالك العناية فقدمناه على غيره من أقوال العلماء، وقمنا كذلك بتوثيق الاحاديث من مصادرها الحديثية، ومما لوحظ على أكثر هذه الأحاديث أنها يسقط منها الإشكال من خلال بعض الروايات التي وجدناها في كتب المتون الحديثية متفقة مع القواعد، لذا فقد خلصت الدراسة إلى أن من أهم أسباب المشُكل في الحديث النبوي الشريف في هذه الرسالة قد جاءت من اختلاف الروايات وتعددها، وقد يكون ذلك من فعل الرواة، وقد تعاملنا مع النص كما هو أي كما تعامل معه ابن مالك ولكن لم نُغفل تلك الروايات.

Abstract

This study aims to explore the problematic aspects of prophetic hadiths through a concise treatise by Ibn Mālik. This treatise consists of a series of questions concerning hadiths that present grammatical challenges، to which Ibn Mālik responded. In his work، Ibn Mālik examines eight hadiths، each containing a distinct grammatical or linguistic issue. He elaborates on the possible interpretations of these narrations .

In our study، we provide a detailed analysis of these issues، examining them thoroughly and prioritizing Ibn Mālik's perspectives over those of other scholars. Additionally، we have authenticated the hadiths using primary hadith sources. Notably، our research indicates that many of these problematic aspects are resolved when considering alternative narrations found in authoritative hadith compilations that align with grammatical rules .

Thus، the study concludes that one of the primary causes of problematic hadiths in this treatise is the variation and multiplicity of narrations، which may have resulted from the actions of narrators. While we analyzed the text as Ibn Mālik did، we did not overlook the significance of alternative narrations.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وبعد..

فيُعدّ كتاب فتاوى في العربية لابن مالك – وهو رسالة صغيرة – من الكتب التي اعتنت بالمُشكل في الحديث النبوي الشريف، وفيه ثمانية أحاديث سُئل عنها ابن مالك فأجاب، وقد تضمنت هذه الاسئلة مشكلات نحوية تناولها ابن مالك بالتفصيل، وقد ارتأينا أن ندرس هذه المسائل ونفصل القول فيها ونقلبها على وجوهها لدى ابن مالك ولدى النحاة، والذي يبدو من عنوان الكتاب أنه تناول مشكلات مهمة وقعت في أحاديث نبوية تحتمل وجوها عدة حاول ابن مالك الإجابة عنها ببيان الوجه المقبول وقد أثبت المحقق تسمية الكتاب نقلا عن مصادر نقلت عن هذا الكتاب، وهذا العنوان يتطابق مع محتوى الكتاب الذي تناول تلك المسائل المتفرقة المتنوعة التي تشبه فيما تضمنته كتب الأمالي، ويحضر الساعة نص وجدته في كتاب العمدة لابن رشيق نقلا عن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) الذي ردّ العقادة والإشكال في نصوص الأدب إلى ثلاثة أسباب:

- التغيير عن الأغلب.
- ايقاع المشترك.
- سلوك الطريق الأبعد.

وقد قصد بالأول ما يقع في التركيب من حذف أو تقديم وتأخير أو حمل على المعنى، وقد وقع المشكل في الأحاديث التي عالجها ابن مالك في الدائرة الأولى، ولكون هذه المسائل متنوعة ومتفرقة ضمن موضوعات نحوية متعددة لا يحكمها ضابط منهجي كما هو الحال في كتب النحو أو غيرها فقد اجتهدنا في منهجنا بهذا البحث أن نحافظ على منهج المؤلف في تناول تلك المسائل لذا فقد رتبنا البحث على وفق المسائل التي تناولها ابن مالك في الكتاب فبدأنا بما بدأ وانتهينا بما انتهى وقد أطلقنا عنوانات هذه المسائل من المُشكل في ذلك الحديث فسميناها مسائل نسبة إلى طبيعة الكتاب المدروس والذي يشكّل مجموعة أسئلة وُجّهت لابن مالك كما أسلفنا، وأخذنا في هذا البحث من مصادر عديدة منها نحوية لتأصيل المسائل، وكذلك كتب الحديث النبوي الشريف لتوثيق الأحاديث الواردة التي رأينا فيها تعدد الروايات والتي كانت سبباً رئيساً في المُشكل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن للمؤلف موقفا مهما في قبول الاستشهاد في الحديث النبوي الشريف، وقد شغل الحديث الشريف حيّزا مهما في كتب ابن مالك النحوية فضلا عن كتابٍ آخر مفصّل في المُشكل في الحديث الشريف هو "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"

الذي تناول فيه المؤلف الأحاديث المشكلة التي جاءت في صحيح البخاري، وقد تحققنا من الأحاديث التي وردت في هذا الكتاب مع الأحاديث في كتاب الفتاوى عينة درسنا فوجدناها مختلفة عن الأحاديث التي تناولناها سوى حديث واحد هو: (غير الدجال أخوفني).

نسأل الله ان نكون قد وفّقنا في عرض ومعالجة المشُكل في هذه الأحاديث

التمهيد

نظرة في مفهوم المُشكِل

قبل البدء في دراسة الأحاديث التي وقع فيها المشكل سنقف بإيجاز على مفهوم المشكل في اللغة والاصطلاح.

إن مفهوم (المشكل) بدلالته اللغوية قد ارتبط بنص أثبته (ابن فارس، ١٩٧٩، ٣ / ٢٠٤) بقوله: "الشين والكاف واللام معظم بابه المماثلة" التي تؤدي إلى حالة الإشكال في النصوص، فالتشاكل الحاصل من جراء التقاء (الشين والكاف واللام) يدعو إلى اللبس والتداخل، واذا تتبعنا دلالات الجذر المذكور من خلال البنى الصرفية الحاصلة منه سنصل إلى أن الدلالات ستكون متضمنة أو محتملة لذلك المعنى الرئيس، فـ " الشَّكْل: المِثْل، يقال: هذا على شَكْل هذا، أي مثل هذا، وفلان شَكْل فلان، أي مثله، والأشْكَل في ألوان الإبل والغنم، أن يكون مع السواد حمرة وغبرة، كأنه قد أشكل لونه، ونقول في غير ذلك من الألوان: إن فيه لشكلة من لون كذا، كقولك: أحمر فيه شكلة من سواد، والأشكل في سائر الأشياء، بياض وحمرة قد اختلطا" (الفراهيدي، ١٩٨٢، ٢٩٥/٥)، وكان الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) أيضا قد وضع لنا مفهوما بيّن فيه بعض دلالات الجذر نفسه، مما وجدناه في مبتدئه داخلا في إطار المحسوسات من حيث الاختلاط بين ألوان الإبل والغنم، والاختلاط بين سائر أنواع الأشياء، أما غير المحسوسات فقد عبّر عنها بقوله: "أشْكَل الأمر: إذا اختلف، وأمر مُشكِل، شاكِل مشتبه ملتبس، وشاكل هذا ذاك من الأمور، أي: وافقه وشابهه" (الفراهيدي، ١٩٨٢، ٥/ ٢٩٦)، فالاختلاط الحاصل من التشابه بين الأمور يفضي بنا إلى الالتباس والغموض، وهذا يجعلنا نعود إلى مصطلح (المماثلة) في نص ابن فارس لنقول: إن ثمة انسجاما بين كلام الخليل وابن فارس، وقد سبق الخليل إلى أن دلالات (الشكل، والأشكل، والشكلة، والمشكل) تحمل في أسرارها معنى التداخل الذي يولد ظاهرة التعقيد والغموض، وحين انتهى الأمر إلى أبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ) زاد الأمر بيانا بقوله: "الشكلة: الحمرة تختلط بالبياض، وهذا شيء أشكل، ومنه قيل للأمر المشتبه، مُشكِل، ويقال أشكل عليّ الأمر، أي: اختلط" (الأزهري، ٢٠٠١، ١٦/١٠)، كما زاده جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) بقوله: "أشكل النخل:

طاب بسره وحلا وأشبه أن يصير رطبا، فمنه أشكل الأمر، يقال أشبه وتشابه" (الزمخشري، ١٩٩٨، ١/ ٥١٧)، ولابن منظور (ت٧١١هـ) بوصفه جَمّاعة لأعمال عدد من اللغويين الذين سبقوه – كلام طويل في جذر (ش ك ل) انماز عندنا بقوله: "هذا طريق ذو شواكل، أي تتشعب منه طرق جماعة، وأشكل الأمر: التبس، وأمور أشكال: ملتبسة، وبينهم أشكلة أي: لبس" (ابن منظور، ١٩٩٤، ١١/ ٣٥٧)، بما نلمحه فيه من مقاربة للظاهرة التي نحن بصددها.

وهو في الاصطلاح: "ما لا ينال المراد إلا بتأمل بعد الطلب، وهو الداخل في أشكاله، أي: أمثاله وأشباهه " (الشريف الجرجاني، ١٩٨٣، ٢١٥)، فالمُشكل من حيث دلالته اللغوية والاصطلاحية مؤدّاه معنى واحد، هو اللبس والاشتباه، والمطلوب "خلاف النص، وهو اللفظ الذي اشتبه المراد منه بحيث لا يوقف على المراد منه بمجرد التأمل" (الكفوي، ١٩٩٨،١/٨٤٦) .

١– مسألة رفع ونصب (أجود)

في الحديث الشريف في قول ابن عباس رضي الله عنه: (وكان أجودُ ما يكون في رمضان) [1]*، إذ روي هذا الحديث الشريف بروايتين: نصب (أجود) ورفعها، ورواية النصب في ظاهرها لا تخالف التركيب المعتاد إذ جاءت متسقة مع القاعدة النحوية وقوانين النحو كونها وقعت خبراً لـ (كان) ويكون اسمها ضميراً عائداً على النبي صلى الله عليه وسلم كما سنبين ذلك لاحقاً.

أما رفع (اجودُ) فهو مدعاة للإشكال النحوي وفيه نظر النحاة وقلبوه على أوجهٍ تجعله متسقاً مع القاعدة النحوية، وكأن ظاهرها أي الرواية هذه أن (كان) قد رفعت الاسم والخبر معاً، فاحتمل ذلك تأويلات وتخريجات عدة إذ أورد ابن مالك في فتاويه (ابن مالك، ٢٠٠٤، ٥٠) هذه الوجوه وفصّل القول في ذلك:

- أولها أن (أجود) اسم (كان) مضافاً الى (ما) الموصولة، و " أجود من باب (أفعل) الذي هو بعض ما يضاف إليه "(السيوطي، ٢٠٠١، ٢/ ٢٢٧)، إذ يقدر الكلام بـ: كان أجود كونِ النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان، ولو علمنا بأن اسم التفضيل – أعني هنا أجود – لا يضاف إلاّ لما هو بعضه (المبرد، ١٩٦٣، ٣٨/٣ ؛ ابن الشجري، ١٩٩٢، ٢٩)، اقتضى هذا أن كل أحوال النبي صلى الله عليه وسلم متصفة بالجود، أما أجودها فهو في رمضان.

أما خبرها فإما أن يكون: في رمضان (ابن مالك، ٢٠٠٤، ٥١)، أو أن خبرها محذوف و(في رمضان) في محل نصب على الحال قائم مقام الخبر المحذوف وجوباً، والتقدير:

[1] *الحديث الشريف روي بوجهين (رفعاً ونصباً) لــ (أجود) ، ورواية الرفع أكثر وروداً إذ وردت في صحيح البخاري: ٢٠٨/١ ، وروى مسلم في صحيحه الحديث بالنصب: ١٨٠٣/١ ، وفي مسند الإمام أحمد بالنصب أيضاً: ٤ / ٣١٥.

وكان أجود أكوانه صلى الله عليه وسلم حاصلاً كونه في رمضان. (السيوطي، ١٩٩٤، ٤٢٠/١).

- أما لوجه الثاني للرفع هو أن (أجود) مبتدأ مضاف إلى (ما) المصدرية وخبره (في رمضان) والتقدير: أجود أكوانِ النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان، وتكون هذه الجملة الاسمية خبراً لـ (كان)، أما اسمها فيكون ضميراً عائداً على شخص النبي صلى الله عليه وسلم بتقدير: وكان أجود كون رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان. (ابن مالك، ١٩٩٤، ٥١ –٥٢ ؛ السيوطي، ١٩٩٤، ٤٢٠/١؛ ابن حجر، ١٩٥٩).

وقد ذكر (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٧١٩/١) كل هذه الوجوه و انماز عنهم بذكر وجه آخر بجعل (أجود) بدل اشتمال من الضمير في (كان) كما يقال: كان زيدٌ علمه حسناً، بجعل زيدٍ مساوياً للضمير المستتر في كان في الحديث، و(علمه) قائماً مقام (أجود) في الحديث.

وهناك وجه ثالث للرفع ذكره (ابن مالك، ٢٠٠٤، ٥٢)، وهذا الوجه يقدر اسم كان ضميراً أيضا لكنه لا يعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم بل إلى (الجود) الذي تضمنه معنى (أجود) وبذلك يكون (أجود) مبتدأً خبره (في رمضان)، والجملة الإسمية خبر لـ (كان) بتقدير: وكان جوده أجود كونه في رمضان، فجوده المقدر هو اسم (كان) وأجود مبتدأ كما بيّنّا.

أما وجه النصب المروي فيه الحديث: وكان أجودَ... فقد جاء متسقاً مع القاعدة النحوية التي لا تحتاج إلى تأويل فيكون اسمها الضمير العائد على الرسول صلى الله عليه وسلم و(أجود) خبرها، وقد ضعّف ابن الحاجب هند الوجه وعلل الضعف بقوله: " الرفع في أجود الثاني هو الوجه لأنك إن جعلت في (كان) ضميراً يعود على الرسول لم يكن أجود بمجرده خبراً لأنه مضاف الى (ما يكون) فهو كون ولا يستقيم الخبر بالكون عما ليس بكون، ألا ترى أنك تقول: زيد أجود ما يكون " (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٧٩٠/١).

وتستقيم رواية الرفع مع معنى الحديث إذا أدركنا أن أحوال النبي صلى الله عليه وسلم متصفة بالجود في كل وقت وحين، وقد فُضِل حاله في رمضان عن سائر الأحوال، إذ تأتي دلالة الصيغة التي ذهب النحاة وغيرهم إلى أنها لا تخلو قط من الدلالة على التفضيل، (ابن هشام، ٢٠٠٤،٣/ ٣٨٩)، فيكون المعنى على هذا أن جوده صلى الله عليه وسلم في رمضان هو بعض من جوده في غيره، مع اتسامه بالكثرة.

٢- مسألة حذف النون من (ألا تجيبوه)

في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم يوم أُحُد لمّا قال أبو سفيان: " لنا العُزّى ولا عُزّى لكم، ألا تجيبوه " (ابن مالك، ٢٠٠٤، ٥٣).

والمُشكل في هذا الحديث كما أورده ابن مالك. هو حذف النون من (تجيبونه) من غير مسوّغ لذلك.

وبمراجعة الحديث نجد بأنه قد روي بأكثر من وجه وورد هذا اللفظ بصيغ متعددة: " ألا تجيبوا له " (البخاري، ٢٠٠١، ٤/ ٦٥) و " أجيبوه " (صحيح البخاري، ٢٠٠١، ٥٩٤) و " ألا تجيبونه " [1] و" ألا تجيبوه " (ابن مالك، ٢٠٠٤، ٥٣).

وهي روايات أربع، ثلاث منها لا مُشكل فيها إذ لم تحذف النون في موضعين وحذفت في موضع الأمر (أجيبوه)، أما الرابعة وهي رواية ابن مالك فقد أُسقطت النون فيها وذلك مدعاة للوقوف على المسوّغ الذي أسقطها، إذ لم يتقدم على الفعل ناصب أو جازم، ولم يقع في جمله شرط أو جوابها أو غير ذلك مما يوجب حذف النون.

ومما تسري عليه القاعدة النحوية أن تحذف النون في المواضع التي ذكرناها ولم يتأثر الفعل بأي من تلك العوامل، فضلاً عن أنها لم تتأثر بعلة صرفية أو صوتية توجب حذفها، وقد نصّ النحاة على المواضع التي يجوز فيها حذف النون من غير تأثر بالعوامل النحوية أي يكون الفعل فيها مرفوعاً، من تلك المواضع:

- اجتماع نوني الفعل والوقاية، وللعرب في اجتماعها مذاهب (ينظر: الأشموني ٢٠١٠، ١/ ١٠٢؛ ابن مالك ٢٠٠٠. ٨٣/١؛ ابن هشام، ٢٠٠٤، ١٢٨/١؛ السيوطي، ١٩٨٨، ٢٠١/١).

الحالة الاولى تسلم فيها النون (بقاء النونين) أي بقاء النونين على حالهما من دون تغيير وهذا كثير في كلام العرب، من ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي﴾[الاحقاف: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إليكم)) [الصف: ٥]

[1] *ورد هذا اللفظ في صحيح البخاري طبعة ابن كثير.

والحالة الثانية (ادغام) أن تُسكن النون الأولى – نون الرفع – وفي هذه الحالة وفي حال اجتماعهما مع سكون الأولى وحركة الثانية فإنهما ستدغمان فتصبحان نوناً مشددة، وقد ورد هذا على كلام العرب في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ ﴾]الأنعام: ٨٠ [، وقوله تعالى: ((قُل أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ)﴾]الزمر ٦٤[(ابن مالك،١٩٩٠، ٥١؛ الأنباري، ٥٧٣/٢).

والحالة الثالثة أن تحذف نون الرفع وتبقى نون الوقاية، ولعل مرجع هذه الحالة إلى ميل العرب إلى التخفيف، إذ يلتقي فيها متماثلان متحركان فيشكّل ذلك ثقلاً في اللفظ فيلجأ المتكلم إلى حذف أحدهما تخفيفاً، ووجود نون الوقاية قد جاء لأداء وظيفة طارئة في الكلام هي وقاية الفعل من الكسر، فلجأوا إلى حذف الثابت وهو نون الرفع وأبقوا نون الوقاية. كما في قولهم: تأتوني، تزوروني، بدل تأتونني، تزورونني، فثبت أن الحذف فيها إنما هو لنون الرفع.

" وقد حذفوها فيما هو أشدّ من ذا بلغتنا، إن بعض القرّاء قرأ: ﴿أَتُحَاجُّونِّي﴾ [1] بنون واحدة وكان يقرأ: ﴿فبمَ تبشّرونِ﴾ [2] وهي قراءة أهل المدنية لأنهم استثقلوا التضعيف يريد أنهم استثقلوا الجمع بين النون التي هي علامة الرفع وبين النون التي تكون مع ضمير المتكلم "(السيرافي، ١٩٧٤، ٢٦٤/٢).

- ومن حالات حذف نون الرفع أيضاً إذا اتصلت بالفعل نون التوكيد الثقيلة، ويبقى الاسم مرفوعاً بثبوت النون المحذوفة، وقد علل سيبويه هذا الحذف بقوله: "وإذا كان فعل الجمع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع...، لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استثقالاً " (سيبويه، ١٩٨٨، ٣/ ٥١٩).

و من مواقع حذفها ايضاً أن تحذف في الشعر ضرورة من ذلك قول (طرفة، ٢٠٠٢، ٤٩):

يـا لـكِ مـن قُـبّرة بمعْمر خلا لكِ الجوُّ فبيضي وأصِفري

(١) في الانعام: ٨٠ ، بتشـــديد النون ، قرأ نافع وابن عامر: أتحاجوني بتخفيف النون وقرأ الباقون بالتشـــديد، ينظر: جامع البيان في القراءات السبع– أبو عمر الداني: ١٠٥٤/٣.

(٢) سورة الحجر: ٥٤، قرأ ابن كثير ونافع: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾كسراً غير أن ابن كثير شدّد النون وخففها نافع ، ينظر: كتاب السبعة في القراءات: ٣٦٧، ابن مجاهد: ٣٦٧.

قـــد رفع الفخّ فماذا تحذري ونقّري ما شئتِ أن تنقّري
قد ذهب الصياد عنك فأبشري لابدّ يوماً أن تصادي فاصبري

فقال: (فماذا تحذري) بدل: ماذا تحذرين ضرورة لتستوي عنده القافية، ولو عدنا إلى الحديث الشريف الذي خرج على أن حذف النون إذاً جاء لغرض التخفيف (ابن مالك، ٢٠٠٤، ٥٤)' كما أورد ذلك ابن مالك بقوله: " لما كانت نون " تفعلان، وتفعلون، وتفعلين "، نائبة عن الضمة في الدلالة على الرفع وكانت الضمة قد تحذف على سبيل التخفيف كقراءة أبي عمرو: "وما يُشعِرْكم"[1] [2]، أرادوا أن يعاملوا النون المذكورة بهذه المعاملة لئلا يكون الفرع آمناً من حذف لم يأمن منه الأصل، فحذفوها في بعض المواضع دون جازم ولا ناصب " (ابن مالك، ٢٠٠٤، ٥٤).

ومسألة حمل الفرع على الأصل كما أورده ابن مالك واردة وحاصله في كلام العرب، أما عن الحديث يمكن أن يحمل على المعنى فقد وقع الفعل (ألا تجيبوه) موقع فعل الأمر إذ تضمّن معنى الطلب، وهو (العرض)، ويمكن حمله على أنه أمر للصحابة بالرد على أبي سفيان، فجرى مجرى الأمر فحذفت منه النون ويعضّد القول هذا ما روي فيه الحديث بصيغة الأمر وهذا المذهب في الحمل على المعنى جارٍ في فصيح الكلام فمن حَذَفَ في موضع غير الحذف إنما أجراه على الأمر والله أعلم.

٣- مسألة حذف التاء من (ستة)

في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: " من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال "(ابن مالك، ٢٠٠٤، ٥٥) وروي الحديث بهذه الصيغة أيضا في صحيح مسلم (مسلم، ١٩٥٤، ٦٩/٣). وقد سئل ابن مالك في هذا الحديث عن الموجِب لحذف التاء من (ستة) وكان حقها الإثبات، لأن المعدود المحذوف مقدّر بـ (أيام) وحقه في الكلام أن يخالفه العدد تذكيراً وتأنيثاً، وهو من مجموع الأعداد التي هي من ثلاثة إلى تسعة وهذه تخالف معدودها فتُذكر (التاء) إذا كان معدودها مذكراً وتسقط إن كان مؤنثاً (ابن السراج، ١٩٨٧، ١/ ٣١١؛ ابن سيده، ١٩٩٣، ٢٣/١).

وقد عومل المذكر في الحديث (أيام) المحذوف معاملة المؤنث فأسقطت التاء حملاً على معناه لتضمنه معنى (الليالي) المؤنثة لا على التغليب كما ذكر ابن مالك بقوله: "لأن التغليب إنما

(١) سورة الانعام: ١٠٩ قراءة سبعية، ينظر الحجة: ٣٧٦/٣.

يكون عند ذكر الصنفين معاً واعطائهما ما لأحدهما لو أفرد نحو: رأيت رجالاً ونساء يتحدثون، ليس نحو: كتب لخمس (ابن مالك، ٢٠٠٤، ٥٦).

وانما حُمل الحديث على تقدير " لما كان أول الشهر ليلة وآخره يوماً، جعلت العرب التاريخ بالليالي واستغنوا بذكرها عن التصريح بالأيام فقالوا: كتب لخمسٍ " (ابن مالك، ٢٠٠٤، ٥٥-٥٦).

والحمل على المعنى في العربية باب واسع قد ورد به كلام العرب كثيراً والذي منه أن يذكر المؤنث، ويؤنث المذكر (ابن جني، ١٩٩٠، ٢/ ٤١٣)، وقد عاملت العرب في العدد المذكر معاملة المؤنث والمؤنث معاملة المذكر حملاً على معناه الذي منه قول الحطيئة (سيبويه، ١٩٨٨، ١٧٥/٢؛ البغدادي، ١٩٧٩، ٣/ ٣٠١):

ثلاثة أنفسٍ وثلاث ذودٍ لقد جار الزمان على عيالي

فذهب بالنفس إلى الإنسان فذكّر ولفظ نفسٍ مؤنث يُساق معه العدد مذكراً (ابن جني، ١٩٩٠، ٤١٤/٢).

وكان سيبويه قد ذهب هذا المذهب إذ عّد الإيام ليالي، وعدّها داخلة فيها: " ألا ترى انك تقول: بخمسٍ بقينَ أو خلونَ، ويعلم المخاطب أن الأيام قد دخلت في الليالي فإذا ألقى الاسم على الليالي اكتفى بذلك عن ذكر الأيام" (سيبويه، ١٩٨٨، ٥٦٣/٣).

٤- مسألة (شجاع أقرع)

التي وردت في قوله صلى الله عليه وسلم: " إلا جاء كنزه يوم القيامة شجاعٌ أقرع " (ابن مالك، ٢٠٠٤، ٥٧)[١]

وقد ورد الحديث في الفتاوى أن (شجاع) بالرفع خبرٌ للمبتدأ (كنزه).

أما فاعل (جاء) فهو ضمير لكانز، والجملة (كنزه شجاعٌ أقرعُ) حالية ورابطها الضمير العائد على المتقدم ((ابن مالك، ٢٠٠٤، ٥٧؛ السيوطي ١٩٩٤، ٣/ ٤٦)، وفي معرض حديث ابن مالك عن وقوع الجملة الحالية دون اقترانها بالواو ذكر بأنه قليل، إذ أورد أمثلة على ذلك

(١) لقد روي الحديث الذي أخرجه البخاري في كتاب الزكاة: ١٠٦/٢ ، "من آتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرعَ "، بنصب (شجاع اقرع)، وكذلك في صحيح مسلم ٧٣/٣، إذ ورد بهذا اللفظ: " ولا صاحب كنز لا يفعل فيه حقه إلا جاء كنزه يوم القيامة شجاعاً أقرعَ".

نصوصاً قرآنية وشواهد من كلام العرب نستغني عنها بقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦] (ابن مالك، ٢٠٠٤، ٥٨-٥٩).

وهذا مما لا إشكال فيه لوجود الضمير الذي يُغني عن الواو إذ لا مزية للواو على الضمير في الربط، وهو أقيس – أي الضمير– من إفراد الواو؛ لأن إفراد (الضمير) و(قد) في الحال وشبهها، وهما الخبر والنعت، أما إفراد الواو مستغنى بها عن الضمير فقد اختص بالحال دون سواه (ابن مالك، ١٩٩٠، ٢/ ٢٦٤).

وكذلك أورد ابن مالك توجيهاً آخر لرفع (شجاع) الذي كان حقه النصب على الحالية بجعل (كنزه) فاعل (جاء) وشجاع هو خبر لمبتدأ محذوف، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره في محل نصب حال تقديره: إلا جاء كنزُه هو شجاعٌ أقرعُ (ابن مالك، ٢٠٠٤، ٦٠).

ولم يستبعد ابن مالك هذا الوجه على الرغم من تقدير الواو والمبتدأ معاً، إذ حذفت الواو وحذف المبتدأ بتقدير: وهو شجاع أقرع، وعلل ذلك الحذف حملاً على الفاء المقرونة بمبتدأ محذوف، والتي ساغ حذفها مع المبتدأ في قول نوية الضبي (المرزوقي، ١٩٩١، ١٠٤/٣؛ البغدادي، ١٩٧٩، ٩/ ٤٢٠):

أأبيَّ لا تَبْعدْ فليس بخالدٍ حَيٌّ ومَن تصب المنونُ بعيدُ

أي: فهو بعيد، محذوف المبتدأ مع الفاء وهي ألزم من الواو، وهي الواقعة في جواب الشرط.

أما رواية النصب التي وردت في صحيح مسلم بنصب (شجاع) فإنه يحمل على الحالية، وكذلك (أقرع) حالٌ ثانٍ، وهو من باب تعدد الحال كما تعدد الخبر والنعت في الكلام.

٥- مسألة نصب (عهداً)

في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: " من حافظ على الصلوات كان له عهداً أن يدخله الجنة" (ابن مالك، ٢٠٠٤، ٦١).

وروي هذا الحديث أيضاً برفع (عهد): " خمس صلوات كتبهن الله على العباد من جاء بهن لم يضيّع منهنّ شيئاً استخفافاً بحقهن كان له عند الله عهدٌ أن يدخله الجنة " (النسائي، ١٩٨٦، ١/ ٢٣٠).

ورواية الحديث الثانية تجعله متساوقاً مع القاعدة النحوية، التي لا تحتاج إلى تأويل أو تخريج، فـ (عهدٌ) فيها اسم كان، وقد تقدمه خبر كان وهذا مما يجوز أن يتقدم فيه الخبر على

المبتدأ كون الاسم (نكرة) والخبر جار ومجرور، وقد علل الأنباري جواز تقديم أخبار كان على أسمائها بقوله: " إنما جاز ذلك لأنها لما كانت أخبارها مشبهة بالمفعول وأسماؤها مشبهة بالفاعل، والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل فكذلك ما كان مشتبهاً به " (الأنباري، ١٩٥٧، ١٣٨).

أما ما يشكل في هذا الحديث فهو رواية النصب لـ (عهد) وهي الرواية التي أوردها ابن مالك في فتاويه والذي كان حقه الرفع كما أسلفنا كونه اسماً لكان، وقد خرّج النصب على جعله منصوباً على المصدرية والمصدر المؤول من (أن يدخله الجنة) هو اسمها، وخبرها الجار والمجرور، وقد جاء هذا المصدر (عهداً) مؤكداً للجار والمجرور الذي هو الخبر، مساوياً لقولهم: أنت صديقي حقاً (ابن مالك، ٢٠٠٤، ٦٢).

وهذا المصدر قد حذف عامله وجوباً وهو ما يطلق عليه المؤكد لغيره وهو المؤكد لمضمون الجملة (الأزهري، ١٩٩٢، ١/ ٥٠٦)، وتقديره أعهد عهداً أن يدخل الجنة.

٦- مسألة (أخوفني)

في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: " غير الدجال أخوفني عليكم " (ابن مالك، ٢٠٠٤، ٦٢)، وقد ورد الحديث بهذه الصيغة أيضاً في صحيح مسلم (مسلم، ١٩٥٤، ٨/ ١٩٧)، فضلاً من مصادر حديثية أخرى (ابن ماجة، ١٩٩٢، ٦٣).

وموطن المشكل في هذا الحديث لفظ (أخوفني) إذ اقترنت صيغة (أفعل) الاسمية بنون الوقاية التي اختصت بالأفعال (ابن مالك، ٢٠٠٤، ٦٢)، وقد خرّج هذا الاقتران أكثر من تخريج كونه قد وقع مخالفاً للقاعدة الأصل، التي لا تجيز اتصال الأسماء بنون الوقاية، وقد حدد ابن مالك في فتاويه الغايات التي من أجلها تقترن الأفعال بهذه النون وقد لخصها في ثلاث (ابن مالك، ٢٠٠٤، ٦٣).

فأصل المشكل هنا كما ذكره ابن مالك اتصال الاسم بنون الوقاية والتي وُصفَ اتصالها بالأسماء بالشذوذ " وورود لحوق النون في غير ما ذكر – يقصد الافعال – ذكر شذوذاً كأفعل التفضيل كحديث: غير الدجال أخوفني عليكم تشبيهاً له بالفعل وزناً ومعنى خصوصاً في التعجب" (السيوطي، ١٩٨٨، ١/ ٢٦١).

ويبدو من هذا النص الذي أورده السيوطي بأن الذي سوّغ دخول (نون الوقاية) في هذا الحديث، إنما هو حاصل من التشابه والاقتراب من الصيغة الفعلية، في أفعل التفضيل و" لمّا كان لأفعل التفضيل شبه بفعل التعجب اتصلت به النون المذكورة أيضاً في قول النبي صلى الله عليه

وسلم: غير الدجال أخوفني " (ابن مالك، ١٩٨٥، ١٧٨)، ويأتي التشابه بين اسم التفضيل وفعل التعجب من جهة المعنى واللفظ فـ " التعجب والتفضيل يشتركان في اللفظ والمعنى، أما اللفظ فلتركبها من ثلاثة أحرف أصول وهمزة، وأما المعنى فلأن: ما أعلم زيداً، وزيدٌ أعلمُ من عمرو يشتركان في زيادة العلم " (السيوطي، ٢٠٠١، ٢/ ٢٥٥)، وإنما قيس ذلك لأن النون قد تلحق فعل التعجب فحُمل اسم التفضيل عليه. نحو قوله " ما أفقرني إلى عفو الله " (الأزهري، ١٩٩٢، ١/ ١١٥).

و من الأوجه الأخرى التي وجّه بها هذا الحديث تقدير محذوف مضاف وأقيم المضاف إليه مقامه " وتقدير الحديث مسلوكاً به هذا السبيل: خوفُ غيرِ الدجّالِ أخوفُ خوفي عليكم، فحذف المضاف إلى (غير) وأقيم (غير) مقامه وحذف المضاف إلى الياء وأقيمت الياء مقامه فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون على ما تقرر " (ابن مالك، ١٩٩٠، ١/ ١٤٠).

وهناك وجه آخر محمول على إبدال حرف من حرف فقول (أخوفني) كانت في الأصل (أخوف لي)، إذ يقول ابن مالك: " ويحتمل أن يكون الأصل (أخوف لي) ثم أبدلت اللام نوناً كما أبدلت في (لعَنّ، وعَنّ) بمعنى (لَعَلّ وعَلّ) وفي (رفَنَ) بمعنى (رَفَلَ) وهو الفرس طويل الذَنَب " (ابن مالك، ٢٠٠٤، ٦٧)، وربما يؤيد ذلك ما أخرجه أحمد عن أبي داود قال: " بينما النبي صلى الله عليه وسلم يخطب إذ قام أعرابي فقال: يا رسول الله أكلتنا الضبع، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: غيرُ ذلك أخوف لي عليكم، حين تُصَبُّ الدنيا عليكم صَبّاً " (ابن حنبل، ١٩٩٩، ٥/ ١٥٢؛ ابن مالك، ١٩٩٠، ١/ ١٣٩؛ السيوطي، ١٩٩٤، ٢/ ٢٤٥).

٧- مسألة نصب (سبعين)

في الحديث الشريف " والذي نفس أبي هريرة بيده إن قعر جهنم لسبعين خريفاً " ابن مالك، ٢٠٠٤، ٧٤) [(١)]، قد أشكل هذا الحديث برواية ابن مالك في فتاويه وهي نصب (سبعين)، أما الرواية التي وردت في صحيح مسلم فلا مُشكِل فيها إذ اقترن خبر (إن) بلام الابتداء، وقد جاء الخبر مرفوعاً موافقاً للقاعدة، أما رواية ابن مالك فإنها بحاجة الى تأويل وتخريج وقد ذهب ابن مالك بقوله: إن ثبتت رواية الحديث إن (قعر جهنم) المذكور منصوب على المصدرية و(سبعين) ظرف زمان منصوب بمقتضى الظرفية المتعلقة وهو أي (سبعين) خبر (إن) وتقدير الكلام: إنّ

(١) لقد ورد الحديث في صحيح مسلم برفع (سبعين): لسبعون خريفاً: ١٨٦/١.

بلوغ قعر جهنمّ لكائنٌ في سبعين خريفاً (ابن مالك، ٧٤-٧٥)، وفي رواية الرفع لسبعين قدّر النووي محذوفاً لأن سبعين خريفاً ظرف، قدره بقوله: " وفيه حذف تقديره: إنّ مسافة قعر جهنم سيرُ سبعين سنة " (النووي، ١٩٧٢، ٥/ ٧٧)، فحذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامة ضربٌ من التوسع والمجاز في العربية (ابن جني، ١٩٩٠، ٢/ ٢٦٣).

ويمكن تخريج الحديث على أنه قد جاء على لغة قوم ينصبون المبتدأ والخبر معاً (ابن مالك، ٢٠٠٠، ١/ ٣٢٠؛ الأشموني، ٢٠١٠، ١/ ٢٩٥)، من ذلك قول الشاعر:

إذا اسودَّ جنحُ الليلِ فلتأتِ ولتكنْ خُطاك خِفافاً إن حُرّاسنا أسْدا

وبمراجعة ما ورد سابقاً نلاحظ بأن قول ابن مالك يرجح لأن لفظة (سبعين) التي أضيفت إلى (خريفاً) في الحديث إنما هي دالة على الظرفية وقد تجاوزت الدلالة على العدد المجرد إلى المدة الزمنية، وقد تحققت الظرفية، وهو أقرب إلى القياس حملاً على الخبر الواقع ظرفاً والذي يكون حكمه النصب، أما الحمل على لغة أولئك القوم الذين ينصبون الجزأين فهي ضعيفة، لأن الخبر هنا محتمل للظرفية، وتقدير النووي لمحذوف هو (سيرُ) المضاف إلى سبعين يُضعَّف من جهة أن حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على حكمة فيه شرط أغلبي أن يكون معطوفاً على مضاف إلى مماثل (الأزهري، ١٩٩٢، ١/ ٧٢٩)، كقول الشاعر:

أَكلَّ امرئٍ تحسبين امرأً ونارٍ تُوقد بالليل نارا

بجرّ (نار) التي حذف منها المضاف وبقي المضاف إليه على حكمه وسوغ ذلك العطف على المماثل (أَكل امرئ)، أما أن يقام المضاف إليه مقام المضاف فإنه يأخذ حكمه، وموقعه وهو ضرب من المجاز كما قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾] يوسف ٨٢ [، بتقدير واسأل أهل القرية (ابن جني، ١٩٩٠، ٢/٣٦٢) .

٨- مسألة (أدري)

في حديث المرأة صاحبة المزادتين التي قالت لقومها: " ما أدري إنّ هؤلاء يدعونكم عمدا، فهل لكم في الاسلام ؟، فأطاعوها فدخلوا الإسلام " (ابن مالك، ٢٠٠٤، ٧٥) [١].

(١) روي الحديث في صحيح البخاري بلفظ (أرى) بدل (أدري) ، وينظر أيضا مسند أحمد: ٤/٤٣٥ ، وصحيح ابن حبان: ٤/١٢٦ ، أما رواية (أدري) فقد أوردها البيهقي في دلائل النبوة: ٤/٢٧٩ .

ورواية ابن مالك في فتاويه بلفظ (أدري) وقد وقعت بعدها (إنّ) المشددة مكسورة الهمزة، ما في رواية (أرى) فإن الهمزة تكون مفتوحة، بعدها وما بمعنى (الذي) بمعنى: الذي أعلم واعتقد أن هؤلاء يدعونكم (ابن مالك، ٢٠٠٤، ٧٥ – ٧٦)...

وفي (أدري) تكون الهمزة مكسورة: أدري إنّ فتكون (ما) نافية ويكون المعنى: ما أعلم حالكم في تخلفكم عن الاسلام مع أنهم يدعونكم عمدا (ابن مالك، ٢٠٠٤، ٧٦).

ويمكن ان تكون (إنّ) مكسورة الهمزة على الاستئناف، وقد جود هذا الوجه السيوطي بقوله: " الجيد أن يكون (إن هؤلاء) بالكسر على الاستئناف ولا يفتح على إعمال (أدري) فيه والمعنى إن المسلمين تركوا الإغارة رعاية لكم.

الخاتمة والنتائج

إن من أبرز النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة أن الكتاب (فتاوى في العربية) لا يحكمه منهج في التعامل مع المسائل النحوية لأنه يشكّل مجموعة أسئلة تناولت الحديث الشريف، فهو في ترتيبه يشبه كتب الأمالي التي عهدنا فيها هذا التنوع.

وقد تبيّن من الدراسة أيضا تأثير الرواية في نشوء المشكل النحوي، فقد يزول هذا الإشكال بالرجوع الى روايات الأحاديث الأخرى في كتب الصحيح.

من خلال المقارنة بين ما ورد في كتاب ابن مالك شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح الذي اختص بمعالجة المشكل في الحديث الشريف تبيّن أن أحاديث كتاب الفتاوي هي غير تلك الأحاديث إلا حديثا واحدا هو: غير الدجال أخوفني.

اهتم ابن مالك ببعض المسائل ففصّل فيها وربما يكون ذلك لتعدد الوجوه المحتملة فيه، وقد تعامل مع بعضها بالإجمال دون التفصيل.

قائمة المصادر والمراجع

١. ابن جني، أبو الفتح عثمان. (١٩٩٠). الخصائص (تحقيق: محمد علي النجار). (ط٤). دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد.

٢. ابن الحاجب، أبو عمر عثمان. (١٩٨٩). أمالي ابن الحاجب (تحقيق: الدكتور فخر صالح سليمان قدارة). (د.ط). دار عمار. عمّان.

٣. ابن حنبل، أحمد بن محمد. (١٩٩٩). مسند الإمام أحمد (تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون). (ط٢). مؤسسة الرسالة. بيروت.

٤. ابن هشام، الإمام جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري. (٢٠٠٤). أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك. ومعه كتاب عدة السالك الى تحقيق أوضح المسالك. تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. (د.ط). دار الطلائع. القاهرة.

٥. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي. (١٩٨٧). الأصول في النحو (تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي). (ط١). مؤسسة الرسالة. بيروت.

٦. ابن سيده، أبو الحسن علي بن اسماعيل. (١٩٩٣). العدد في اللغة (تحقيق: عبدالله بن حسين الناصر، وعدنان بن محمد الظاهر).(ط١). دار الكتب العلمية. بيروت.

٧. ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي. (١٩٩٢). أمالي ابن الشجري (تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي). (ط١). مكتبة الخانجي. القاهرة.

٨. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي. (١٩٦٤). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل. تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. (ط١٤). مطبعة السعادة. القاهرة.

٩. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني. (١٩٧٩). مقاييس اللغة (تحقيق: عبد السلام محمد هارون). (د.ط). دار الفكر. بيروت.

١٠. ابن ماجة، محمد بن يزيد. (١٩٩٢). سنن ابن ماجة (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي). (ط٢). دار سحنون والدعوة. تونس.

١١. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الاندلسي. (١٩٩٠). شرح التسهيل (تحقيق: د.عبد الرحمن السيد. ود. محمد بدري المختون). (ط١). هجر للطباعة والنشر والاعلان. الإحساء.

١٢. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الاندلسي. (٢٠٠٠). شرح الكافية الشافية (تحقيق: علي محمد معوض. وعادل أحمد عبد الموجود). (ط١). دار الكتب العلمية. بيروت.

١٣. ابن مالك. جمال الدين محمد بن عبد الله الاندلسي. (١٩٨٥). شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (تحقيق: الدكتور طه محسن). (د.ط). إحياء التراث الاسلامي ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية. بغداد.

١٤. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الاندلسي. (٢٠٠٤). فتاوى في العربية (تحقيق: أحمد عبد الله المغربي). (ط١). دار البحوث للدراسات الاسلامية واحياء التراث. الإمارات العربية المتحدة.

١٥. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين. (١٩٩٤). لسان العرب. (د.ط). دار صادر. بيروت.

١٦. ابن العبد، طرفة. (٢٠٠٢). ديوانه (شرحه وقدّم له مهدي محمد ناصر الدين). (ط٣). دار الكتب العلمية. بيروت.
١٧. الأزهري، الشيخ خالد زين الدين عبدالله. (١٩٩٢). التصريح بمضمون التوضيح (دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الفتاح بحيري ابراهيم). (ط١). الزهراء للإعلام العربي. القاهرة.
١٨. الأزهري، محمد بن أحمد الهروي. (٢٠٠١). تهذيب اللغة (تحقيق: محمد عوض مرعب). (ط١). دار إحياء التراث العربي. بيروت.
١٩. الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى. (٢٠١٠). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (قدم له: حسن حمد). (ط٢). دار الكتب العلمية. بيروت.
٢٠. الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (١٩٥٧). أسرار العربية (تحقيق: محمد بهجت البيطار). (ط١). مطبوعات المجمع العلمي العربي. دمشق.
٢١. الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (١٩٩٨). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد). (د.ط). دار الكتب العلمية. بيروت.
٢٢. البخاري، محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن أبو عبد الله. (٢٠٠١). صحيح البخاري الجامع الصحيح (تحقيق: محمد زهير بن ناصر). (ط١). دار طوق النجاة. الكويت.
٢٣. البغدادي، عبد القادر بن عمر. (١٩٧٩). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (تحقيق وشرح عبد السلام هارون). (ط٢). مكتبة الخانجي. القاهرة.
٢٤. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني. (١٩٨٤). دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة. (ط١). دار الكتب العلمية. بيروت.
٢٥. الجرجاني، الشريف علي بن محمد بن علي الزين. (١٩٨٣). التعريفات. (ط١). دار الكتب العلمية. بيروت.
٢٦. الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر. (٢٠٠٧). جامع البيان في القراءات السبع. (ط١). الناشر جامعة الشارقة. الشارقة.
٢٧. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد. (١٩٩٨). أساس البلاغة (تحقيق: محمد باسل عيون السود). (د.ط). دار الكتب العلمية. بيروت.
٢٨. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. (١٩٨٨). الكتاب (تحقيق: محمد عبدالسلام هارون). (ط٣). مكتبة الخانجي. القاهرة.
٢٩. السيرافي، يوسف بن أبي سعيد بن المرزبان أبو محمد. (١٩٧٤) . شرح أبيات سيبويه (تحقيق: محمد علي الريح هاشم). (د.ط). دار الفكر. القاهرة.
٣٠. السيوطي، جلال الدين. (١٩٨٨). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (تحقيق: أحمد شمس الدين). (ط١). دار الكتب العلمية. بيروت.
٣١. السيوطي، جلال الدين. (١٩٩٤). عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي (حققه وقدم له: الدكتور سلمان القضاة). (د.ط). دار الجيل. بيروت.

٣٢. السيوطي، جلال الدين. (٢٠٠١). الأشباه والنظائر في النحو (وضع حواشيه غريد الشيخ). (ط١). دار الكتب العلمية. بيروت.
٣٣. العسقلاني، ابن حجر الامام الحافظ أحمد بن علي. (١٩٥٩). فتح الباري بشرح صحيح البخاري (تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز). (ط١). دار المعرفة. بيروت.
٣٤. الفارسي، أبو علي. (١٩٩٣). الحجة للقراء السبعة (تحقيق: بدر الدين قهوجي. وبشير جويجاتي). (ط٢). دار المأمون للترات. دمشق وبيروت.
٣٥. الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (١٩٨٢). العين (تحقيق الدكتور مهدي المخزومي. والدكتور ابراهيم السامرائي). (د.ط). دار ومكتبة الهلال. الكويت.
٣٦. القشيري، مسلم بن الحجاج أبو حسن. (١٩٥٤). صحيح مسلم المسند الصحيح (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي). (ط٤). دار إحياء التراث العربي. بيروت.
٣٧. الكفوي، أيوب بن موسى الحسين. (١٩٩٨). الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية (تحقيق: عدنان درويش. ومحمد المصري). (د.ط). مؤسسة الرسالة. بيروت.
٣٨. المبرد، محمد بن يزيد. (١٩٦٣). المقتضب (تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة). (د.ط). عالم الكتب. بيروت.
٣٩. المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد. (١٩٩١). شرح ديوان الحماسة (تحقيق: أحمد أمين. وعبد السلام هارون). (ط١). دار الجيل. بيروت.
٤٠. النسائي، أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي. (١٩٨٦). سنن النسائي المجتبى من السنن (تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة). (ط٢). مكتبة المطبوعات الإسلامية. حلب.
٤١. النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف. (١٩٧٢). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. (ط٢). دار إحياء التراث العربي. بيروت.

References

1. **Al-Anbārī, Kamāl al-Dīn Abū al-Barakāt ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad.** (1957). *Asrār al-ʿArabiyyah* (Edited by Muḥammad Bahjat al-Bayṭār) (1st ed.). Maṭbūʿāt al-Majmaʿ al-ʿIlmī al-ʿArabī.
2. **Al-Anbārī, Kamāl al-Dīn Abū al-Barakāt ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad.** (1998). *Al-Inṣāf fī Masāʾil al-Khilāf bayna al-Naḥwiyyīn al-Baṣriyyīn wa-al-Kūfiyyīn* (Edited and indexed by Ḥasan Ḥamad). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
3. **Al-ʿAshmūnī, Abū al-Ḥasan Nūr al-Dīn ʿAlī ibn Muḥammad.** (2010). *Sharḥ al-ʿAshmūnī ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik* (Introduction by Ḥasan Ḥamad) (2nd ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
4. **Al-Azharī, Khalid Zayn al-Dīn ʿAbd Allāh.** (1992). *Al-Taṣrīḥ bi-Muḍmūn al-Tawḍīḥ* (Edited by ʿAbd al-Fattāḥ Baḥīrī Ibrāhīm) (1st ed.). Al-Zahrāʾ li-al-Iʿlām al-ʿArabī.
5. **Al-Baghdādī, ʿAbd al-Qādir ibn ʿUmar.** (1979). *Khizānat al-Adab wa-Lubb Lubāb Lisān al-ʿArab* (Edited and annotated by ʿAbd al-Salām Hārūn) (2nd ed.). Maktabat al-Khānjī.
6. **Al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn ibn ʿAlī ibn Mūsā.** (1984). *Dalāʾil al-Nubuwwah wa-Maʿrifat Aḥwāl Ṣāḥib al-Sharīʿah* (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
7. **Al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʿīl.** (2001). *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī al-Jāmiʿ al-Ṣaḥīḥ* (Edited by Muḥammad Zuhayr ibn Nāṣir) (1st ed.). Dār Ṭawq al-Najāh.
8. **Al-Dānī, Abū ʿAmr ʿUthmān ibn Saʿīd ibn ʿUthmān.** (2007). *Jāmiʿ al-Bayān fī al-Qirāʾāt al-Sabʿ* (1st ed.). University of Sharjah.
9. **Al-Fārisī, Abū ʿAlī.** (1993). *Al-Ḥujjah li-al-Qurrāʾ al-Sabʿ* (Edited by Badr al-Dīn Qahwajī & Bashīr Jūyjatī) (2nd ed.). Dār al-Maʾmūn li-al-Turāth.
10. **Al-Farrāhīdī, Al-Khalīl ibn Aḥmad.** (1982). *Al-ʿAyn* (Edited by Mahdī al-Makhzūmī & Ibrāhīm al-Sāmarrāʾī). Dār wa-Maktabat al-Hilāl.
11. **Al-Jurjānī, Al-Sharīf ʿAlī ibn Muḥammad.** (1983). *Al-Taʿrīfāt* (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
12. **Al-Kafawī, Ayyūb ibn Mūsā al-Ḥusayn.** (1998). *Al-Kulliyyāt: Muʿjam fī al-Muṣṭalaḥāt wa-al-Furūq al-Lughawiyyah* (Edited by ʿAdnān Darwīsh & Muḥammad al-Miṣrī). Muʾassasat al-Risālah.
13. **Al-Marzūqī, Abū ʿAlī Aḥmad ibn Muḥammad.** (1991). *Sharḥ Dīwān al-Ḥamāsah* (Edited by Aḥmad Amīn & ʿAbd al-Salām Hārūn) (1st ed.). Dār al-Jīl.
14. **Al-Mubarrad, Muḥammad ibn Yazīd.** (1963). *Al-Muqtaḍab* (Edited by Muḥammad ʿAbd al-Khāliq ʿAẓīmah). ʿĀlam al-Kutub.
15. **Al-Nasāʾī, Abū ʿAbd al-Raḥmān Aḥmad ibn Shuʿayb.** (1986). *Sunan al-Nasāʾī al-Mujtabā min al-Sunan* (Edited by ʿAbd al-Fattāḥ Abū Ghuddah) (2nd ed.). Maktabat al-Maṭbūʿāt al-Islāmiyyah.
16. **Al-Nawawī, Abū Zakariyyā Yaḥyā ibn Sharaf.** (1972). *Al-Minhāj Sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim ibn al-Ḥajjāj* (2nd ed.). Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

17. **Al-Sīrāfī, Yūsuf ibn Abī Saʿīd.** (1974). *Sharḥ Abiyāt Sībawayh* (Edited by Muḥammad ʿAlī al-Rīḥ Hāshim). Dār al-Fikr.
18. **Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn.** (1988). *Hamaʿ al-Hawāmiʿ fī Sharḥ Jamʿ al-Jawāmiʿ* (Edited by Aḥmad Shams al-Dīn) (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
19. **Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn.** (1994). *ʿUqūd al-Zabarjad fī Iʿrāb al-Ḥadīth al-Nabawī* (Edited and introduced by Salmān al-Qaḍāh). Dār al-Jīl.
20. **Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn.** (2001). *Al-Ashbāh wa-al-Naẓāʾir fī al-Naḥw* (Annotated by Gharīd al-Shaykh) (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
21. **Al-Zamakhsharī, Abū al-Qāsim Maḥmūd ibn ʿAmr ibn Aḥmad.** (1998). *Asās al-Balāghah* (Edited by Muḥammad Bāsil ʿUyūn al-Sūd). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah
22. **Al-Zamakhsharī, Abū al-Qāsim Maḥmūd ibn ʿAmr.** (1998). *Asās al-Balāghah* (Edited by Muḥammad Bāsil ʿUyūn al-Sūd). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
23. **Ibn al-ʿAbd, Ṭarafah.** (2002). *Dīwān Ṭarafah* (Annotated and introduced by Mahdī Muḥammad Nāṣir al-Dīn) (3rd ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
24. **Ibn al-Fāris, Aḥmad ibn Fāris.** (1979). *Maqāyīs al-Lughah* (Edited by ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn). Dār al-Fikr.
25. **Ibn al-Ḥājib, Abū ʿAmr ʿUthmān.** (1989). *Amālī Ibn al-Ḥājib* (Edited by Fakhr Ṣāliḥ Sulaymān Qadārah). Dār ʿAmmār.
26. **Ibn al-Jinnī, Abū al-Fatḥ ʿUthmān.** (1990). *Al-Khaṣāʾiṣ* (Edited by Muḥammad ʿAlī al-Najjār) (4th ed.). Dār al-Shuʾūn al-Thaqāfiyyah al-ʿĀmmah.
27. **Ibn al-Mālik, Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn ʿAbd Allāh al-Andalusī.** (1985). *Shawāhid al-Tawḍīḥ wa-al-Taṣḥīḥ li-Mushkilāt al-Jāmiʿ al-Ṣaḥīḥ* (Edited by Ṭāhā Muḥsin). Iḥyāʾ al-Turāth al-Islāmī wa-Wizārat al-Awqāf wa-al-Shuʾūn al-Dīniyyah.
28. **Ibn al-Sarrāj, Abū Bakr Muḥammad ibn Sahl.** (1987). *Al-Uṣūl fī al-Naḥw* (Edited by ʿAbd al-Ḥusayn al-Fatlī) (1st ed.). Muʾassasat al-Risālah.
29. **Ibn al-Shijrī, Hibat Allāh ibn ʿAlī.** (1992). *Amālī Ibn al-Shijrī* (Edited by Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī) (1st ed.). Maktabat al-Khānjī.
30. **Ibn ʿAqīl, Bahāʾ al-Dīn ʿAbd Allāh al-ʿAqīlī.** (1964). *Sharḥ Ibn ʿAqīl ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik* (with *Minḥat al-Jalīl bi-Taḥqīq Sharḥ Ibn ʿAqīl* by Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd) (14th ed.). Maṭbaʿat al-Saʿāda.
31. **Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, Aḥmad ibn ʿAlī.** (1959). *Fatḥ al-Bārī bi-Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī* (Edited by ʿAbd al-ʿAzīz ibn ʿAbd Allāh ibn Bāz) (1st ed.). Dār al-Maʿrifah.
32. **Ibn Ḥanbal, Aḥmad ibn Muḥammad.** (1999). *Musnad al-Imām Aḥmad* (Edited by Shuʿayb al-Arnāʾūṭ et al.) (2nd ed.). Muʾassasat al-Risālah.
33. **Ibn Hishām, Jamāl al-Dīn ibn Yūsuf.** (2004). *Awdah al-Masālik ilā Alfiyyat Ibn Mālik* (with *ʿUddat al-Sālik ilā Taḥqīq Awdah al-Masālik* by Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd). Dār al-Ṭalāʾiʿ.
34. **Ibn Mājah, Muḥammad ibn Yazīd.** (1992). *Sunan Ibn Mājah* (Edited by Muḥammad Fuʾād ʿAbd al-Bāqī) (2nd ed.). Dār Saḥnūn wa-al-Daʿwah.

35. **Ibn Mālik, Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn ʿAbd Allāh al-Andalusī.** (1990). *Sharḥ al-Tashīl* (Edited by ʿAbd al-Raḥmān al-Sayyid & Muḥammad Badri al-Makhtūn) (1st ed.). Hajar li-al-Ṭibāʿah wa-al-Nashr.
36. **Ibn Mālik, Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn ʿAbd Allāh al-Andalusī.** (2000). *Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah* (Edited by ʿAlī Muḥammad Maʿwāḍ & ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd) (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
37. **Ibn Mālik, Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn ʿAbd Allāh al-Andalusī.** (2004). *Fatāwā fī al-ʿArabiyyah* (Edited by Aḥmad ʿAbd Allāh al-Maghribī) (1st ed.). Dār al-Buḥūth li-al-Dirāsāt al-Islāmiyyah wa-Iḥyāʾ al-Turāth.
38. **Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram.** (1994). *Lisān al-ʿArab*. Dār Ṣādir.
39. **Ibn Sīdah, Abū al-Ḥasan ʿAlī ibn Ismāʿīl.** (1993). *Al-ʿAdad fī al-Lughah* (Edited by ʿAbd Allāh ibn Ḥusayn al-Nāṣir & ʿAdnān ibn Muḥammad al-Ẓāhir) (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
40. **Muslim, Abū al-Ḥusayn ibn al-Ḥajjāj al-Qushayrī.** (1954). *Ṣaḥīḥ Muslim al-Musnad al-Ṣaḥīḥ* (Edited by Muḥammad Fuʾād ʿAbd al-Bāqī) (4th ed.). Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.
41. **Sībawayh, ʿAmr ibn ʿUthmān ibn Qanbar.** (1988). *Al-Kitāb* (Edited by Muḥammad ʿAbd al-Salām Hārūn) (3rd ed.). Maktabat al-Khānjī.